

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۸۵۹

١٥١
 بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله
 وبعد
 فإني قد كتبت
 هذا الكتاب
 في تاريخ
 العرب
 من قبل
 الإسلام
 إلى يومنا
 هذا
 بحمد
 الله تعالى
 وبفضل
 من لا يحصى
 عليه
 الصلاة
 والسلام
 آمين
 والحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم وبعد فبني
الحمد لله المنقذ من الخيرة والفضل للرسول
عليه السلام في سبيل الصواب في العاش والثلث
والصدوق في سبيل الهدى في المعصومين
الحق في المثال والمعال في الظاهر خيال
فما بعد هذا كتاب في الستين حديث في
اصول الدين اخذت فيها ما وليا للقرآن
الكلامي ودرس الطالب الاصول في فتح الله
نعمه طالب البيت من انه خير موقف
وعين احابة لسؤال الولد اخوين محمد ابدا
ثم بغايتة ردت اليه ولا تخطئة

136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150



واسعه بالحنانيات الربانية واسعه بالاطم
الاجتهاد ودر سنته في **النص الاول**
في تفسير العلويات للعلو اما ان يكون
مجردا وهو المذات العين ومعهما وهو
الشيء العين ولا واسطة بينهما في الذهب
الحق منضار الصفة هذا الحصر والوجود اما
ان يكون ذهنا لا فيش كالانوار المنصوبة
في الخلق المفقنة في الظاهر كما يتصور جبالا
من باقوت مجع من ذيق وانما يكون
خارجيا فاما يكون واجب التواجد الوجود
لذاته وهو الذي يستحيل عليه العدم لذاته
وهو الله نعم لا غير وانما ان يكون ممكن الوجود
لذاته وهو الذي يجوز له العدم وهو ما سوى
الله نعم والمعدوم اما ان يكون متنع الوجود
لذاته كشريك البارز هو الذي لا يصح وجوده
المتبني وانما ان يكون ممكن الوجود والاعتبارات
من العدميات ولا يثبت له الالهي
الذات ولا فرق بين الشئ والوجود

له لانه لو
2 علم السمع الماسية كالج
2 السمع الماسية كالج
3 قول في الاقوال الباطنية العظم
والا قول في الاقوال الباطنية العظم
السهم والكمول والاله ان البرهان

تو

عند العقل ومن جعلها امرين متغيرين فقد
 كابر مقتضى عقول **فصل الثاني** في اقسام الملكات
 للجبر والمكن اما ان يكون متغيرا وهو الحاصل
 في مكان يشترط اليه اشارة حسيه يات بها
 او هناك كذاة وهو الجوهر وما تركب
 منه او حال فيه وهو العرض اما الجوهر
 فهو المتغير الذي لا يقبل القسمة فيجوز من
 الجاهات واذ تألف جوهرين فما زاد في
 جهة واحدة فهو الخط وهو ينقسم في الطول
 خاصته وان تألف خطان فما زاد
 في جهتين فهو السطح وهو ينقسم في الطول
 والعرض وان تألف سطحان في جهتين فهو
 الجسم وينقسم في تلك جهات واقل
 ما يحيط الخط من جوهرين والسطح من
 اربعة او ثلثة على خلاف والجسم من ثمانية
 او ستة او اربعة على الخلاف اما العرض
 فلما ان يكون سبعا مشروطا بالحيات
 الاولى **والاول** عشرة **والثاني** العشرة **والثالث** العشرة

و

والنظر والانتق والارادة والكراهية والتمني
 والنفقة والامر والادراك **والثاني**
 الحيات **والاكثر** والالوان والطعوم
 والروائح والحوارة والبرودة والوطية
 والحيوية والصوت والتأليف وانبت
 قمر الننا عرجا فابدا لا في محل **الفصل**
الثالث في اقسام العلوم وفيه سباح
الاول خلت الناس في الوجود فذهب
 الاكثر الى انه صفة زائدة على الالهية
 وذهب آخرون الى انه نفس الالهية
 والحق الاول لا تكلم على الالهية بانفسها
 من مجردة او معرفة ويستفيد من الاول
 زيادة في معنى من الالهية ولو قلبت
 الالهية لم يستفيد شيئا ومن الثاني
 فائدة غير ذاتية لوقتها لالهية
 ليس ما هيته اجزاء ان الوجود لو كان
 زائدا على الالهية حالها فيها فاما ان يحل
 والالهية مجردة او معرفة والاول

يستلزم التسلسل والثاني في نفسه قيام الوجود
 بالحدود الخارجة بالماهية من حيث
 هي لا باعتبار الوجود ولا باعتبار المعدوم
المبحث الثاني في انه مشترك الخراسية
 كذلك لا تنقسم الموجود الى الواجب والممكن
 ومورد التقسيم مشترك بين الوجود والعدم ولا
 التقي امر واحد فينبض الوجود فيكون الوجود
 واحدا لانه لو تعدد لم يخص التسمية في قولنا
 الشيء اما موجود او معدوم **المبحث الثالث**
 الحق ان تصور الوجود واحد والعجب
 والامكان والامتناع ضروري لانه لا شيء
 اظهر عند العقول من كونه موجودا اذ ان
 ليس بمعدوم ومن عرف الواجب بان
 ليس بممكن ولا ممتنع وعرف الممكن
 بان لا يكون واجبا ولا ممتنع وان المنع
 هو الذي لا يكون وجوده لزوما للوجوب
 وكل ما يقال في هذا الباب من القول

المبحث الرابع الوجوب والامتناع
 والامكان من الامتناعات العقلية وليست امورا
 وجودية في الخارج لان كل موجود في الخارج فهو إما
 واجب او ممكن فلو كان الوجوب ثابتا في الخارج
 كان واجبا لزم التسلسل وان كان ممكنا اجابا
 زواله فينبذ الوجوب عن الواجب فيكون الواجب
 ممكنا هذا خلف ولو كان الامكان ثابتا في الخارج
 فان كان واجبا كان الممكن الذي هو شرطه
 واجبا لان شرط الواجب واجبا هذا خلف وان
 كان ممكنا لزم التسلسل ولو كان الامتناع ثابتا
 في الخارج كان الموصوف به وهو المنع في الخارج
 ثابتا في الخارج لان يثبت الصفات في موصوف
 الموصوف وهو محال **الفصل الخامس**
 في احكام الوجودات وفيه مباحث **المبحث الاول** اختلاف
 الناس في وجود الجوهر النضر وانته فهم وفناء
 آخرون احببوا الثبوت بانا اذا وضعنا الكثرة
 الحقيقية على السطح الحقيقية لا تتبدل بها لا يتغير ولا

كانت مضلعة فاذن دحرجت عليه لافته في كل
ان ينقض بنقطة فيكون مركزا من الجواهر
واجتمع النفاة بانها اذا وضعتا جوهرا بين
جوهريين فان لافته فاهما بالامر لزم المتداخل
وان كان لافته لاس لزم الانقسام وهما هنا
محجج كبر من الطرفين ذكرناهما
في كتاب الاسرار **الحق الثاني** في حكام
الجواهر الاجسام منها فلا خلافا للنظام
لان المعقول من الاجسام وهو الجوهر
القابل للابد بعدا للثبات للنفا طحة على
رواياتهم او واحد متساوي في الجميع فيكون
متساوية وهي لافته خلافا لاهل الصفة فاضمه
بذلك فاننا تعلم ان الجسم الذي شاهدناه
في الزمان الاول هو عينه الموجود في الزمان
الثاني ويتجلى عليها المتداخل خلافا
له ايضا فاننا نعلم بالضرورة ان البعدين
اذا اجتمعا زاد على البعد الواحد وهو

فان

خلوها من جميع الاعراض الا كون لان القوي
كذلك رجلا لا شعيرة ضعيفة هي مرئية
براسطة الضوء واللون وهي متناهية
خلافا للهند لانه لو كانا كساكن فرض خطين
غير متناهيين خرجا من نقطة واحدة كساكن
مثلث فان البعد بينهما بنزلهما فاذا كان
غير متناهيين كان بينهما غير متناه
فيكون بالانتباه في محضوا بين حاضرين
وهو باطل بالضرورة ويخرج لكلا رتبتهما
لان اذا وضعنا سطحين متساويين على مثل
ثم رفعناهما رفع متساويان نفع جميع جوانبه
والا لزم التفتيك في اول زمان رفعه يحل
الوسط لان حصول جسم فيه انما يكون
بعد الزمان والطرف في حال كونه في الطرف
يكون الوسطا لئلا يكون كذلك لو كان موجودا
لمكان اذا تحرك الجسم فانه بقى المكان الذي
يتنقل اليه فلو انما المتداخل وان
تحرك الجسم منه فان كان في مكان الاول

لغير الزمان وان كان لا يمكن ثالث لغير محل العالم
 يحرك البصر وهو معلوم البطالان وهي حادثة
 لا في المراتب اربعة كانت اما حادثة او ساكنة
 والقسمان باطلان اما الملائمة فلا في الحيز
 لا بد لخاص مكان فان كانت لاينة فيه كانت
 ساكنة وان كانت متحركة عنه كانت
 متحركة ولا واسطة بينهما اما بطلان ذلك
 فلا في الحركة عداوة عن حصول الجسم في
 حيز بعد ان كان في اخر تماهيتها تتحرك
 السبوتية بالغير والازل ينال في السقوط
 بالغير في الجمع بينهما محال واما بطلان
 ذلك فلا في المراتب ساكنة لا تتحرك في
 عليها لان السكون الان في يتحرك
 زواله وانما لا يابط لان الاجسام تتحرك
 باجمعها اما التعليلات فظاهري واما العلل
 فلا في اما بسايط واما مركبات اما الحاصل
 المركبات في كنهها ظاهرة واما البسايط فلا
 الجانب الذي يلاقي به بعضها بعض مساو

الجانب الآخر فيخرج على الآخر اللاتات والما
 يكون ذلك بالحركة فيكون **الجانب الثالث**
 في احكام خاصة للاعراض وهي متعدي فمن
الاول ان يكون حصول الجسم في الحيز والمكان
 بالحيز والمكان في واحد وهو البصر المنظور
 الذي شغله الاجسام بالحصول فيه ويندرج
 تحت الكونية اربعة انواع الحيز هي الحصول
 الاول في المكان الثاني في الزمان وهو الحصول
 في مكان واحد في زمان واحد والاجتماع
 وهو حصول الجوهرين بحيث لا يتصلها ثالث
 والافتراق وهو حصولهما بحيث ثالث وهذه
 الاربعة امور وجودية منها ما هو مماثل
 وما هو متضاد فتدرك بالبصر واسطة
 اللون والصور **الثاني** في اللون وهو جنس
 السواد والبياض واكثر احوال الحرة والظفر
 والصفرق بسايط وتفرق في البياض
 وهو ظاهر وانما انما هذه لا باعتبار اللون
 اهل للاختلاف الشفافة في بياض البيض السلق
 والصفرة يكون الجسم فيها مستقيما

اما من ذاته لا في النفس او من غيره كما في
 المستضي بنور غيره والضوء بشرط كون اللون
 من غير لا لوجوده بل لاقباله ببعضه في الظل
 مع الضوء عما من شأنه ان يكون مضيا **الثاني**
 الطعوم وهي شعبة لان الحار ان فعل في
 الكيف حدث الحرارة وان فعل في اللطيف حدث
 حدث الحرارة وان فعل في المعتدل حدث
 اللوحة والبارح ان فعل في الكيفية حدث
 العفوضة وان فعل في اللطيف حدث
 الخوض وان فعل في المعتدل حدث
 الفيض والمعتدل ان فعل في اللطيف حدث
 الدسومة وان فعل في الكيف حدث
 الخلافة وان فعل في المعتدل حدث
 التفاهة ويحقق طعمان في جمر
 واحد كالخافقة والفيض في الباذنجان
الرباعي الرباعي وليس له فواعل اسما
 بارايها بل اما من جهة الموافقة وتكون
 والخافقة كما نقول رايحة طيبة او
 او من جهة العمل كرايحة المسك هي كيفيات

وهي كيفيات تدرك بالشم اما بفعل شيء اخر
 ذي الريح او صوته الي الممتص او باقوع
 الهواء المتروك من ذي الريح والمختوم كينية
 ذي الريح **الخامس** الحوارة والبرود وهما
 كينيتان مملوون مستان متضادان فالحوارة
 كينية تقتضي جمع التجمد ثبات ونقوت
 المعتدلات تدعى جبر لا تفرق كينيتا الحارة النار
 وحوارة الشمس والحوارة العزبية وحوارة
 الادوية والمعادنة عن الحمى فان جعل
 البرود مصادم لحوارة معان شأنه ان يكون
 حارا نقدا خطا فانما يخص بالبارح كينية
 زائدة على من الحوارة **السادس** الرطوبة
 واليسية وهما كينيتان محسوستان
 متضادتان فالرطوبة كينية تقتضي
 سهو لا يقبل الاشكال لموضعها واليسية
 كينية تقتضي عن قول الاشكال الموضع
 وقلة من الرطوبة بالبلية **السابع** الصوت وهي
 كينية سموية تحصل من تنوع الهوايين
 قانع عن مفعول في ان يصل بالسلح المتنازع

وهو غير باق بالضرورة والحق هبة عارضة
الصوت تميز بها عن صوت آخر منه
بما في السمع **الثامن** الاعتقاد وهو كهيئة
يتنضي حصول الجسم في جهة من الجهات
وهو لا زك لنقل الحركة والمحتمل وانما
سنة يجب نقل الجهات وهو غير
التاسع التأليف وهو عرض يختص
بالمجس لا يريد بتنضي صعوبة تشكيل
الاجزاء وكذا الاعتقاد احالوا وجوده
واحد في جميع **العوارض** وانت
بعضهم الخ هو ضداد هو النار اذا
اوجدها الله تعالى فثبت جميع الجواهر وليس
في محل وهو خطا فان وجود مرض
لا في محل **الحادي عشر** الحياة
وهي عرض يعلل الاربعة بنيت محض صم
يصح تلك الذات باعتبارها
صحة القدرة والعلم والارادة من الحياة
عن محل انصف به **الثاني عشر** القدرة
هي كهيئة قابلية بالذات يصح باعتبارها

على تلك الذات ان تفعل وان لا تفعل وهي ^{مقتضية}
على الفعل لان الكافي مكلف بالادمان حال
كونه فلو لم يكن قادرا عليه حينئذ لم تكلف
والا يطاق وهي متعلقة بالجد من الجواهر
الغزوة عما من شأنه ان يكون قادرا **الثالث عشر**
الاعتقاد وان كان حار فطابقا ثابتا فهو اليقين
وان كان العلم لم يكن ثابتا فهو اعتقاد المتكدر
وان لم يكن مطابقا فهو الجهل الاكبر والعلم
اما ان يكون ضروريا او كسبيا والضروريات
سنة **الاوليات** وهي الاوالتصايا
التي يحكم في الحكم بما ضرر طرفها للحكم بان
الحكم اعظم من الخير وان الاشياء
للمساوية التي ما حدثت اذية **والخمس**
وهي التي يحكم بها العقل بمعاونة الحس
الظاهر كالحكم بان النار حارة والشمس
شرفة او الباطن كالخروج والسبع
والخبريات وهي قضايا يحكم بها العقل
لنكران المشاهدة كالحكم بان شرب السم يبيد
سهل **والخبريات** وهي قضايا يحكم بها العقل

لحم قري من النفس بوزن منه الشك الحكم
 بان نور النفس قد يوزن النفس لاجل
 اختلاف قوتها ويب تغلب ان ضاعفت **القدر**
 وفي قضا الحكم بها العقل كذا ورد
 الاخبار بها حيث بان النفس كذا في
 الكذب الحكم بوجوب اليه صديقا او
 وجوده كذا في ليس للدين
 من جوسط لا ينك لاهن عنه الحكم
 بان الاثنين نصف الاربعة لانه عدد
 انقسمت لاربعة اليه وليا اياها به
 وكل عدد انقسمت الاربعة اير وليا ما ياتي
 فهو نصف ذلك العدد العلم لا يحد له
 من الصفات الى جديته واهل صوة
 مساوية للعلوم في العالم او ضارة بين
 العلم والعلوم فيه خلافا لا قريب عندي
 انه صفة يتركها الاضافة الى العلوم
 ولا يصح في العدد وانما في علوم النفس
 قدما من المشرق وهو عدد الآلات
الواجب الظن وهو ترجيح اعتقاد

الاشارة الى العلم كذا
 ٢

احد الطرفين ترجيحاً غير بان من التيقن
 فان كان عطاء انما هو ظن صادق لا انما
 كاذب **المرتب** انظر وهو ترتيب
 امور ذهنية بتوصل بها الى امر آخر
 فان صححت الفهم بتدريج من النظر الى ترتيب
 فالنظر صحيح والافهام قد تلتفت
 ان كانت فليست بالنتيجة علمية ولا انهي
 ظنية والنظر الصحيح ينفذ العلم لان العلم
 حادث وان كان حادث منقول في الكون فانه
 يعلم بالضرورة ان العلم منتقل في الكون
 واجمع من الكون افادته العلم بان المطلوب
 ان كان معلوما السهل عليه لا يحتاج الى
 الحاصل وان كان مجهولاً لذلك لان ما لا يعلم
 لا يطلب والجواب انه معلوم من وجدته
 وجوبه ليس الشك هو الوجهان حتى يرد
 الاشكال بل الماهية المتصفة بالوجوب
 والنظر واجب لان حقيقة الله تعالى
 واجبة كونهما دافعة للحق والالهي في الحق
 الاله فهو واجب والاخرج الواجب عنه

واحدا مطلقا او لزم تكلف ما لا يطاق
والفهمان ما هذان وهو عقل لا ي
وجوب بالسمع لزم اقام الامناء
والعقد اليه والواجبات من
المعرفت وحصل العلم غيبا المنظر
على سبيل التزعم لا العادة لتعلم
الضروري بالوجوب كالي غير من الاستب
خلوفا لا يشعر بها ان دليل هو الذي يخرج من
العلم به العلم الذي اخذ وهو قد يكون عقليا
محصيا وقد يكون تركيا من العقائد **والشس**
وهنا تقع الادراكات اذ باعتبار يحفظ
المعروف من جهة من القدر الخارج فانه لم ي
كان وكما ان القدر الاربعة كان حافظة بها
على الاعتدال وضاد بخلافها عند فوهية
قوة مساوية فيه اجمع على المس يدرك بها
ما يتاخر فيبعد عنه اذ يتاخر باق القوي فاقضا
حالة التثنية وتبع الضرب اقدم من جيب
المنع وهو ان كان الشس ما يضافه اليه الادراك
والنور هو يحصل بانفعال الهامة

التحليل

المنفصلة باللسان يعط بطعم ذي الطعم
والنور في احكام عامة لا ي
الاعراض يتجمل عليها الانتقال
لا بد من اذ عن التحويل الحصول في حين
بعد الحصول في حين اخر وهو لا يحصل
في الامر من لا يحصل انتقالها من محل
محل لان العرض يقتضي تخصصه في
كل شخص يقوم فيه والاما حاربه لا متغايه
يقو جبهه بذاته في تخصصه غير العلم
واذا التقى في تخصصه العلم استحال
انتقاله لا يتجمل في ايام عرض عرض
لا هو من الغاية بالحرز ولا بد من الاستمرار
في محل جوهري لا يتجمل على
البقاء فان الحكم يذاه الاجسام كالكبح
يبقى الاعراض ان القارو وحده لا لا سار
ضعيف فلا يكون حلول عرض واحد
في تحليله لا يعقل حلول جسم في كايين
وقول في هاتين ان التاليف عرض يقوم
يحيين لا اريد قول بعض الارايل

الواحد بالجنس واحد **واحد** بالجنس القريب
 كما قلنا **أول** المتوسط كما لا ينشأ
 والحجج **أول** بالبعد كما لا ينشأ **والعدل**
 والواحد بالترتيب **كثير** بالخاص والواحد
 بالجنس **كثير** بالترتيب **الواحد** بالخاص
 قريب عليه **الانقسام** لذاته **كلمة**
 وتعين **كلمة** **فرد** لا يصح **يكون** ذا
 وضع **كلمة** **تنظر** **فرد** **وضع** **كلمة** **الجنس**
ومن **جمله** **استمر** **الواحد** **الواحد**
والحق **ان** **الوحدة** **والكثرة** **من** **الأمور**
الاعتبارية **فان** **الوحدة** **والكثرة**
موجودة **لزم** **الاستلزام** **ولو** **كانت** **الكم**
موجودة **لكان** **عليها** **أما** **بعض** **أجسامها**
أو **كلها** **أحد** **من** **أجسامها** **يكون** **الواحد**
كثير **باعتبار** **واحد** **ثالث** **الموجود**
أما **ان** **يكون** **قديما** **أحد** **فالتقدير**
ملا **أول** **لوجود** **أو** **التركيب**
لا **يسته** **العدم** **وهو** **الله**
خاصة **والحدوث** **بالوجود** **أول**

وهو

وهو **السبق** **بالعدم** **وهو** **كل** **ما**
سرا **تم** **والحدوث** **والسبق** **من** **العلم**
الاعتبارية **باعتبار** **العدم** **الاستلزام** **وخلان**
الحواشي **في** **الأول** **الاستلزام** **في**
الثاني **فصحت** **والسبق** **لا** **يكون**
عليه **العدم** **لأنه** **أما** **أجاب** **الوجود** **لأنه**
فظاهر **أنه** **لا** **يكون** **عليه** **العدم** **وأما**
مكون **الوجود** **فلا** **يكون** **عليه** **واجبة**
الوجود **فلا** **لا** **لزم** **الاستلزام** **وليزم**
من **استثناء** **عدم** **له** **استثناء** **عدم**
والحدوث **لا** **يكون** **من** **مؤثر** **لأن** **ما** **هست**
لما **انقضت** **بالعدم** **فان** **باعتبار** **الوجود**
أخرى **كانت** **من** **حيث** **هي** **قابلة**
لها **فان** **تكون** **ممكنة** **فلا** **يكون** **باعتبارها**
بأحد **الأمور** **من** **سراج** **والا** **لزم** **النتيجة**
من **غير** **سراج** **وهو** **باطل** **بالضرورة**
ومن **هذا** **العلم** **أن** **له** **احتياج** **الأمر**
إلى **المؤثر** **لأنه** **لا** **يكون** **الحدوث** **باعتبار**
وأي **الحدوث** **كيفية** **لوجود** **باعتبار**

عنه الرجوع من غير الايجاد للماضي
 عند الاحتياج للتأخر من غلة الاحتياج
 ولو كان الحرف غلة الاحتياج لمزم
 الرجوع من غير وهو **الرجوع**
 اما ان يكون مؤخر فيمنع ما مع ان كان
 ان لا يؤخر وهو التأخر في التأخر او مع امتناع
 ان لا يؤخر وهو التأخر في التأخر او مع امتناع
 فيكون وهو التأخر في التأخر او مع امتناع
 العلة فيكون التأخر في التأخر او مع امتناع
 ويسمى ان يتقدم الشيء على نفسه
 بل ان يؤخر او خارج عنه اما الجواب
 فان كان هو الذي باعينا يحصل
 الشيء بالعلم كالحرف في العلم
 المادية وان كان هو الذي باعتبار
 يحصل الشيء بالفعل فهو العلم
 الصورية كالعلم في الشيء واما
 ان لا يكون فان كان هو الذي للوجود
 فهو العلم القاعلي كالتأخر في الشيء
 وان كان لا يجد الوجود فهو العلم

الحرف

الغائية للاستغناء عن الشيء وكل مركب لا
 يتركبه بدنه من هذا العلل لا يرجع العلة فيكون
 بالذات كالاستغناء من الشيء في ذاته الشيء
 وتكون بالفرق كالاستغناء في الشيء
 ولا يمكن ان يكون العلل في الشيء في ذاته
 لا يكون في ذاته بل في حده متفردا في الشيء
 بل في حده متفردا في الشيء في ذاته
 حال الحاجة اليهما استغناء منهما هذا
 خلف ويمكن ان يكون العلل في الشيء في ذاته
 متفردا في حده والمتفرد في
 في حده لا يمكن ان يكون العلل
 من كل واحد تركب عن ذلك بل واحد
 من اجزاء العلة ان كان له تأثير فاما في
 ذلك الواجب فيكون في العلل في الشيء
 على كثرته وفيه استغناء او في
 ايضا فيكون تركب للعلل في حده
 هذا خلف وان لم يكن في الشيء في اجزاء
 تأثير في العلل فاما السبيل في الشيء

امر يقتضي ذلك العلول الا فان كان الثاني يمكن
 العلول معلول تلكه هيبة لم يكن ذلك حصول
 كان هو العلة الحقيقية او وجوده بوجوب العلول
 ومعه ينفى فاما ان يكون بسيط فهو كما فان كان
 الاول نقول ان الكلام اليه فكيفه صدر عن
 الاجزاء وان مستغنيا عنها لم يكن تلك
 لاحقاً بالثاني في العلول ولا في تلك البسيطة
 فلا يكون لها محل في الثاني نسبة وان كان
 مركباً نقول ان الكلام في كيفية حصوله ولا
 يمكن تأخير العلول عن العلة المتأخر ولا الح
 وجود وقت وجوده ما قبله وبعد ان
 لم يكن له مع وجوده في اوقات
 ثم انما يرجع من غير وجوده ان كان له مع
 غير العلة لم يكن ما في هذا من العلة فانه هذا
 خلف وعله انعدم عدم العلة ولا يمكن
 استناد كل واحد من الاثنين لصاحبه
 وهو الاول لان العلة مستندة على العلول
 فلو كان كل واحد من الاثنين عللاً لصاحبه

وهو

او العلة لصاحبه لم نقدر الثاني على نفسه بمزية
 واحدة او براتب ولا يمكن استئصال العلول
 والعلول لان تلك العملية مكنة قطعاً والوقت
 فيها ان كان خارجاً عنها كان واجباً هو المطلق
 وان كان جزءاً للوقت تقدم الشيء على نفسه
 براتب لا تنافي ان الوقت في العملية مؤثر في
 احادها التي من جعلتها الوقت نفسه وعله
 التي لا تنافي يمكن استناد معلولين الى
 علة بسيطة واستفاد الفلاسفة بان
 الصدور اذا دخل في التركيب والافراد
 التسلسل ضعيف لان الصدور امر اعتباري
 لا تحققه في الخارج والا لزم التسلسل والوجود
 ان يكون البسيط قابلاً لافراد وقوله نسبة
 القبول نسبة الامكان ونسبة العلية نسبة
 الوجوب خطا الامكان اختلاف النسب على
 اختلاف الخسب والاشك في الفارغ بين حشنة
 القبول وحشنة الدائري القاسم الموجود
 ان مع نفس تصور من الشك فهو المحز في

كيدون لم يمتنعوا كذا لا بد ان في الخواص يكون
 ذهنية لا غير كمال من ياقوت وقد يكون حاش
 والمكي ما هو ان كان نفس الحقيقة كالانسان
 او جبر ان كان جبرها الشريك للحيوان
 او فصل ان كان جبرها المميز كالتأثير
 او خاصة ان كان خارجا عنها مختصا بها
 كالصاحك او عرض عام ان كان خارجا
 عنها مشتركا بينها وبين غيرها كالماء في
 ميقال لا يمتنع ان يتلذذ به الامم الثاني
 وكل ما لا يخبر العوضي **الفصل**
الخامس في اثبات واجب الوجود
 نعم وصفاته وفيه ما حث **الاول** في
 اثباته على ما هو من وجودها بالضرورة فان كان
 واجبا للذات ثبت المقدم وان كان للذات
 اختفى في المؤثر فان كان مؤثرا واجبا للذات
 كان له كذا افتقار في المؤثر فان كان
 الاثر لغيره الذي قد كان غير وان كان
 واجبا ثبت المقدم ولا لزم التسلسل وقد قد

هذا هو

بطلانها ووجوده نفس حقيقة لانه
 لو كان زائدا عليها كان صفة لها والصفة
 مستقرة الى الوصف في الغنى بذكر
 فيكون واجب الوجود مكملا في فرض واجبا
 هذا خلف ولانه لو كان مكملا افتقار
 مؤثر فيؤثر ان كان حقيقة واجبا في
 فاما ان يؤثر فيه في وجوده فيلزم الاول
 او التسلسل واما ان يؤثر فيه وهو
 معدومة فيطرق الهمم **الواجب**
 وهو محال ولا يستحال فليس للمعوم
 في الوجود هو هو ان لا يرد في الاستحالة
 تطرقا لغيره البدل لا يمكن ان يكون **الفصل**
 في انه تعالى قادر على كل شيء
 انه لو كان واجبا لزم قدم العالم والذات
 بقدر تقدمه مثله بيان الشرطية انه لو كان
 مرجبا لذاته استحال تأخر معلوله عنده
 ما قدم وان كان بشرط فكذا الشرط ان
 كان قدما لزم قدم العالم لان عند حصول
 العلة ونسبها ليجب العمل وان كان حاشا

فقد انكسر المبدأ وتسلط هو محال احتجوا
 بان العلم قد يورث بالذات في غير صورة حجة
 وتكون في طاهرة وآيات العلم في كل
 ما يتوقف التأييد ان كان قد يورث العلم
 والالتزم التجميع من غير مرجح وان كان
 حاداً لتسلسل الجواب المنع من صدق
 المقدم وقد تقدم ولا ريب الثانية من رتبة
 لانها انما يفر في حق الجواب اما المتعارف لا
 تنبيه قد رتب في جميع تعليلها لجميع المقدمات
 خلافاً لكثر الناس لان مقتضى العمل
 المقدم في المقدم وانما هو الامكان وهو ثابت
 في كل ما سوى الله ثم يصح تعليل ترتيب
 تغاير الجميع وخالف لتظام في ذلك
 حيث منع من ترتيبه نعم في الفتح لا
 يستلزم الجمل والحاجة وهذا مستعار
 في حقه لان ما لا يورث لان القدرة لا تتأخر
 من حيث الحكمة وخالف عباداً صحت
 بان ما علم الله يورث من هو واجب وما لم يعلم

نحو

فهو منته لا قدرة على العاجب والمنته والجواب
 ان العلم بالربوب واجب للربوب فلا يورث في
 امكانه وقد رتبنا هذه الكلام في كتاب
 النهاية وخالف الجواب حيث يورث الله
 نعم لا يورث من قبل منور العبد لانه اطاعة
 او سخطه وهما احتميلات عليه نعم والجواب
 ان الطاعة والسخط وصدقان ما رتبنا
 للفعل لا يوجب ان له العقاب الزمانية وخالف
 الجواب ان حيث كان له نعم لا يورث في غير
 متروك العبد لان اجتماع الترضيت
 اذا اراده الله وكرهه الصداق بالعكس
 والجواب اذا اضيف الفعل الى احديهما
 استحال من تلك الحفظة اضافة الى
 الآخر وهو قبل اعتبار الاضافة ويمكن
 استناده الى كل واحد منهما على ابدل
الحجج الثاني في انه تعالى
 ما لم يدل عليه انه نعم فعل الانفعال للحكمة
 للثقة وكما ان كان كذلك فهو العلم بطلان

ضرورتان ولا تعالي المختار ولا المختار والم
 ان المختار انما يعمل بواسطة القصد واختيار
 وهو سبق بالعمل بالضرورة وهو لا يمكن
 العلويات لان صحت ان يعمل العلويات
 وجب ذلك والقدم نحو التالي بل بيان
 الشرطية ان صدقاته نعم تسمية تجميع
 استنفاطه لغيره والصفة النفسية
 مقيمت وحيث ولا اختصاص ببعض
 العلويات متعلق بحكمه به منه ما عدا ترجيح
 من غير ترجيح واصلق للقدم فلا ت
 ثم حي وكل صريح ان يعمل كل معلوم
 واعلم ان اضافة العمل الى العلويات كاضافة
 العذرة الى اللزوم واللا ضرورة القدر
 تعد للضرورة العينية كذلك العمل وانما
 الذي يعدم الاضافة اليهما وذلك لاجل اعتبار
 لاضافة حتمية وهو جاز ان خلاف
 بعض ان لا يستفاد لان ذلك يصح ان
 تكون معلومة واجبا جهدا بان العمل

اما صفة سلوية للمعلوم في اوصافه ومما يستحيل
 في العلم بنفسه ضيق على تقدير
 الاضيق والمقصود في تقدير الصور في ذلك
 انما يقترب في العلم بمعلوم مغاير لذاته اما العلم
 بذات فان الصور تفسر انما هو يعمل ذاته بل ان
 لا يجوز حاله في ذاته فليس يقترب في اضافة تجميع
 هذا ان ذلك من حيث هو فله مغاير له
 من حيث موقوفه تجميع الاختلاف لان
 المغايرة ولو هو جوه ما كافي في علمه بل من الذي
 لان العلم بشرط لا يخافه فلو كان شرطه دار
 والمجايل ان تقول من حيث ان يصح تكون معلومة
 مغاير لها من حيث يصح ان تكون ما هذه وهذه
 للعلم كافي ولا يتوقف في العلم **المختار الرابع**
 في انه نعم حي ذهب قهر الى ان معنى قوله تعالى
 حيا هو ان لا يتجمل ان يفهم ويعلم والنيات
 هذه الصفة ظاهرة فانها لو كانت فاعلم ان
 فلا يتجمل ان عليه الضرورة فيكون حيا
 بهذا المعنى ذهب اخرون الى انه صفة كان
 اختصاص ذلك تعالى بجهة القدر في العلم

من قوت ولا يرد من مخصص وهو المبدأ
 وقد بينا ضعف هذا القول في كتابه منناه
 لزم البحث الخامس في انه متعين
 يريد بذلك انه محصور باللائحة
 لئلا يدعى المحرر في ما تقدم فخصيصه بحد
 بوقت وجوده دون وجود ما بعده لانه له
 من سحر وهو الارادة لئلا يمتددة القوة في
 الطريق ولعلنا انما يكون هو المتدر بالذات
 في لادق حقه من نفس امرها يتصل
 عليه الفعل من الصلح او غير ذلك ابو الحسن
 في الاول لا يشترط ان يكون في الثاني وقد
 بينا في جميع الكلامين والاعتراض عليها
 في كتاب النهاية **البحث السادس** قوله تعالى
 من كما جمع للمؤمنين من كما خلتوا في
 معناه ابو الحسن ذهب الى ان معناه
 انه تم عالم بالذكر والكس لا شعيرة واكثر
 للعترة على انه زائد على العلم ويدل على انما
 تعالى من كذا كذا وما تقدم من انه تم ما يجمع
 للعلوم واجتاج النفاذ بانفصال الاجزاء

الى الشعار والسماح ليصل التخرج ضعيف
 لما تقدم ولا نذكر كما يبع في حقتنا الملية
 حقه من ذلك **البحث السابع** في انه تعالى
 من كما جمع للمؤمنين عليه ما خلتوا
 في معناه فالعترة من ان معناه انه تعالى
 او جرحه او اصورنا في بعض الاجزاء يدل
 على العيان الطرية تغير الله منها والاشعة
 اشعة معناه انما يذاته هم تدبرها غير الحروف
 والاصوات تدل عليه العبادات وهو واحد
 ليس بالبر ولا نهي ولا خبر ولا نزل ولا سمي
 الكلام النفساني يدل على ان يكون الكلام
 للغير الاول ما تقدم مراده نعم قد يدل
 كل متدرج والقرآن ولا يرد له مكان الاستدلال
 على النبوة بغير القرآن من القرآن اوبه الامر
 حيث هو مستند الى الله نعم والعترة
 بالقرآن في كذا ما ذهب اليه الاشاعرة
 ومنعوا من عقله ولا من حركته ثم سبب
 مغايرة الامور التي في غير ذلك من اسباب
 الكلام **الفصل السادس** في حكم هذه

الصفة وفيه مباحث **الاول** في انه تعالى بان
 لانه ذهب لاشي الى انه نعم بان يبقا فيقوم
 به حق خلق بقية والامر انفعال الى ان يبقا
 ملكا وان البقاء لو كان ثابتا على الذات
 لزم التسلسل ولذا البقاء انما يكون بالثبات
 لم يكن الملك بالثبات به باقية هذا خلاصة
 ان كان بغير ان كان لانه كان لو بالذات
 هو الذات في بكونها صفة منه لا منفصل
 الذات اليه واستغناء عنها وان كان ببقاء
 اخذ من الدور والتسلسل **البعض الثاني**
 في التعليل والاحوال ذهب الانسوبي
 الى انه نعم علم العلم قارب بالقدرة **جوابا**
 الى من ذلك من الصفات ونعت له انكروا
 ذلك من هو انه عالم لذاته لا يعني قديم
 وكذا بلي الصفات وهو خلق لانه لا قديم
 سواه نعم لان كل موجود فهو مستند اليه نعم
 وقديما لا يحتاجه وحده غير محدث ولانه
 لا افتقر في كونه عالما غير ذلك لوان قاله بقاء

تعالى لان مستند الى الغير مستعلا عنه لان هذه
 المعاني وان قامت بذاته نعم فهي معاني له والله
 نعم لا يتصل عن غير ولا من صلا العلم اليقيني
 كونه عالما فيكون الذي شرط نفسه او يتسلل
 واما الاحوال التي انشأها ابو هاشم فانه ليس
 معقولا وقد استبعدنا العقل فعن للسبب
 في كتاب نهاية العلم في علم الكلام وكذا
البعض الثالث في انه من جازاته
 ذهب الجليليان الى انه نعم من ارادة محرونة
 لا فصل وذهبت الاسعوية الى انه مريد بارادة
 قديمة فليكن بزاره والحق لان باطلان اما الاول
 فلان قيام ارادة بذاتها من معقول ولانه
 حروفها مستبعدة ارادة اخرى ويتسلسل
 واما الثاني فلما تقرر من غير لغا فيكون مريد
 كونه مريد لذاته كونه من بذاته انشئت
 لوان يقول ارادنا يسعنا اراد استلنا فحقا
البعض الرابع في ان كلامه نعم حادث و
 المستلوق شعر من ذلك كلامه ايضا مع انهم
 بان الكلام هو الخلق والاصوات ذهب الى ان

لنا انه كبر من حروف هذا اليه بعد السابق
 عليها وجود الحق ما تقدم لا بعد ولا يقع
 مسبوقا بعينه والسابق واللاحق
 لان الاخبار باعمال نوح في الا زل خيل
 عن المعاصي ولا سابق على الترك ولا
 امر بعد فعله وقت وقوعه نعم ما اتهم
 من ذكر من ربه محض **الحجج الخامس**
 فان قيل الله نعم صدق لان الكتب في
 ربه نعم لا ينصل اليه بل في ربه الامور
 حروفه والناينة باي بيانها ولا
 تطرق الكتب في حقه نعم مستلزم ارتفاع
 الايمان عنه ورويه فتنته في ربه
 التكليف والبعث **الحجج السادس** في
 ان هذه الصفات ان لية لانها لو تحققت
 له لزم التسلسل اذ القدرة للقدرة يتلزم
 فتدور وقد علم التجرد في شئ
 مسبوقية العلم وهذا يدعي ما ذكره في العقل
 ولما كان جها اول هذا ضرورة فان
 العلم بذاته نعم ينقص الذات في الصفات

له واما الثاني فلا فيما لو كانت قدسية لزم
 تعدد القدماء وهو محال على ما كان
 محذرة كان محلا للحدوث واستلزم التسلسل
الفصل السابع فيما يستحيل
 عليه نعم وفيه بسا ح **الاول** في استحالة
 ما لا يتغير نعم ذهب ابو هاشم الى ان
 نعم ميا وب غير من الذات وبها
 بحالة فجب احراز اربعة لطيفات والعلانية
 والقدارية والوجودية والحق خلافة ذات
 الذات المتساوية في الموارر فيجب القدم
 على الحدوث والمحدث على الله نعم وهما باطلا
 ولان اختصاص نعم بها يوجب الخالفه
 دون غيره من جميع من غير ربح **الحجج**
الثاني في انه نعم يستحيل ان
 يكون شيئا لان كل شي مبتدع
 جوهه والجزء من الكل فيكون كذا
 ويستحيل ان يتوحد من غير لا استحالة
 انفصاله من الغير فلا جوه له فلا حض له
 ولا فصل له فلا جوه له لا يكون ما حصل ان

ولم يرد معان وجوده لذاته ليس في
استغناءه عن غيره ووجوده بنفسه
مستغنى عن غيره واليه فيكون **واجبا**
مستغنى **الوجه الثالث** في انه قد يتجمل
ان يكون مستغنى **الوجه الرابع** في انه قد يتجمل
الحركة والكون وقد يتجمل **الوجه الخامس** في انه قد يتجمل
حادثا **الوجه السادس** في انه قد يتجمل
مستغنى **الوجه السابع** في انه قد يتجمل
سواء **الوجه الثامن** في انه قد يتجمل
يتجمل **الوجه التاسع** في انه قد يتجمل
لا يتجمل **الوجه العاشر** في انه قد يتجمل
الوجه الحادي عشر في انه قد يتجمل
في غيره **الوجه الثاني** في انه قد يتجمل
الحال **الوجه الثالث** في انه قد يتجمل
ليس **الوجه الرابع** في انه قد يتجمل
ليس **الوجه الخامس** في انه قد يتجمل
يتجمل **الوجه السادس** في انه قد يتجمل

فما وجد بهما بالضرورة ولا يلزم ان في جهة له فيكون
منه فيكون **الوجه الثاني** في انه قد يتجمل
حادثا **الوجه الثالث** في انه قد يتجمل
ان سادس **الوجه الرابع** في انه قد يتجمل
الي **الوجه الخامس** في انه قد يتجمل
الاستغناء **الوجه السادس** في انه قد يتجمل
مستغنى **الوجه السابع** في انه قد يتجمل
سواء **الوجه الثامن** في انه قد يتجمل
يتجمل **الوجه التاسع** في انه قد يتجمل
لا يتجمل **الوجه العاشر** في انه قد يتجمل
الوجه الحادي عشر في انه قد يتجمل
في غيره **الوجه الثاني** في انه قد يتجمل
الحال **الوجه الثالث** في انه قد يتجمل
ليس **الوجه الرابع** في انه قد يتجمل
ليس **الوجه الخامس** في انه قد يتجمل
يتجمل **الوجه السادس** في انه قد يتجمل

كان واجب الوجود منتزعا في غيره هذا خلق
 قديم الخلق واللام بدأ به تعالى اما الاله فانه ابدى
 المتناهي فلا مدانية له نعم اما اللذة فهو ايضا المتناهي
 فذميمة لانه وجود المتلذبه قبل وجوده لعدم
 القدم والمادي وان كانت حادثة كان محلا للخلق
 وهو محال والجميع يستحيل انصافه باللات
 الجسمانية كشعور اللذوق وكذا بالامراض المستقرة
 في الاجسام كالاولاد والاصهار وغيرها
 لا يمكن اتحاده بنسب انقضا الصعود
 سلطان الاتحاد ولا الهما بعد الاتحاد ان ينشأ
 فلا اتحاد ان عدمه احد منهما فلا اتحاد
 لاستحالة اتحاد العدم مع الوجود **في اتحاد**
 في عدمه نعم محقق في ان يحتاج نعم من ذلك
 كانت الحاجة الى ان الله في صفاته والتمسك
 باطلان لا كائنه واجب وجوده نعم فلا
 في عينه في ذاته ولا في صفاته لاستحالة
 انفعاله عن الغير **في اتحاد**
 نعم فيس محله البس لان العقل من واجب
 ليس الا الصفات الحقيقية مثل الوجوب

و

والوجود كونه فلهذا ما لم يشر به كذا اضافته
 مثل كونه نعم خالقا واولا وخالقا والسبب
 مثلا انه تعالى ليس في جهة واحد وما عين
 ذلك فهو عين معقول لا شك في ان هذه
 العقولات اسرها راضية لانها نعم ليست
 نفس حقيقة ولتكون في غير معلوم لها نفعها
في ان يستحيل
 عليها الزمنية لان الضرورة صفة بان كل شيء
 ليس في جهة لانه اذا قيل اني حكمه والبارك
 ليس في جهة فلا يكون منها وان لو صح ان يكون
 منها في زمانه لان التناهي باطل فلهذا كونه
 ما لا يكون في الاشياء الا ان كانا كوجوده
 فينا لم نقله نعم لا في ذلك الا بصار متدرج بين
 الزمنية فيكون هو في انقضا هو على بعض
 محال ولعله نعم من ذلك ومن شئنا ان يكون
 والاشياء خالفا جميع المعتك في ذلك
 حيثما يتوحد من جزاء رتبة
 واستدراجه نعم من وجوده ان يكون
 منها ان علمه صحة الزمنية هو الوجود

والعجز بيان وان كان مشتركاً في عينه لا يشترط كونه
 مشتركاً بينهما سوى المعروف والظاهر في ذلك
 لا يصلح للعدلية لانه امر مشترك في الوجود وهذا محذور
 ضعيف جداً وقد بينا في كتاب النهاية والسمع
 مثلاً **الفصل التاسع** في انه نعم واحد الى
 كان في الوجود واجب الوجود لوجوب ان يتصور بعد
 انشائه في مفهوم واجب الوجود فيكون مشتركاً لهما
 منهما ما لم يكن مشتركاً لانه اذا اراد احدهما
 حركته تجزم بالاراد الاخرى فيكونان وقهرهما
 لغير اجتماع التقيضين وكذا اذا انشأوا وان وقع
 مراد احدهما دون الاخر كان من وقع مراده هو
 الاول للسمع **الفصل العاشر** في العدم
 وفيه مسائل **المسألة الاولى** في انقسام العدم
 الى فعل اما ان يكون له صفة زائدة على حقيقته
 كونه الماهي والذات وان كان يكون وهو ما حصل
 او يقع والاراد اما ان لا يكون له صفة زائدة على
 حقيقته وهو المباح في معنى بانه لا متعدي
 فعلاً ولا ترك ولا در بينهما واما ان يكون له صفة
 زائدة على حقيقته وهو ما واجب وهو ما ينبغي للذبح

نعم

بفعله والذبح على ان يكون مع العلم وان كان من الخلق واجب
 وهو ما ينبغي للذبح بفعله لا يتحقق الا في عينه اذا
 علمه على ان يكون عليه **الفصل الثاني** في العمل
 بعد ذلك لان العلم بحسب بعض الاشياء كما
 لصحة التناقض والاضاف والمكمل للسمع وكيفية
 ضروري وذات الاشياء في العلم مع ذلك
 لنا ان العلم الضروري حاصل بما يتكناه و
 التناقض سكارى لعل الحكم به من لا يعتقد
 التناقض ولا القول بين الحسن والسمع العقليتين
 ينتضي من الاصل التفرقة لانه لا يجوز لنا
 صدور اليقين من انه نعم لم يتق بالذبح فوجد
 وصحة ويمكن انهما مجموع عاين للمذهب
 فبان تغريب التوفيق على ايمانهم واثابة الحكم
 على كونهما وتعالى ما عدا لاجزاء والتقدير مثله
 احجب الامثلة بان الضرب يوات لا توات
 بينهما ومن بعد تقاين بين علم بحسب الصدق
 وفي الكذب وبين العلم باستحسان الجماع
 التقيضين ولا الكذب بحسب اذا اشتمل
 على تخلص الشيء او على الصدق كمن يقول انما كذبتم

ولا خلاف في كلف الكافر الايمان مع علمه بعدم
 صدقه عنه ولا يتم كلف الكافر الايمان وهو
 نصري في انه تعالى في جميع ما مضى به من جعله
 انه لا يؤمن والواجب منه التفرقة في الاول
 وحسن التخلص في الثاني لا ينقض حسن الكون
 والاحكام التمسك على الكون من حيث الكون
 قبيح ومن حيث شتمه على التخلص من
 قبحه قبيح لا يتقلب حسنا وبالعكس وكان لو
 بالكون حسن من حيث الشواج الوعدت
 الكون وقبح هو كونه والهم غير من
 في التوبة وحيث ان كلف به لا يؤمن
 وقبحه بوجه **الحج الثاني** في انهم لا يفعل
 يتبع ولا يحل بالواجب خلافه فالا شريعة
 لذا انه قد غلب في برهانه يتبع ولا يحل بالواجب
 خلافه فالا شريعة لذا انه قد غلب في برهانه عن
 التبع وعلمه وهو حكم فاعلم ان التناقض منه
 لوجود الصادق هو علمه بمتبعه وانفراق
 الداعي وهو في الحاجة او المحركة **الحج الثالث**
 تم كلف الكافر لان جهله في الحق والواجب

من

من استند اليه فان تفرقت الكافر بالمتابع لم يطلب
 حرمه في بنت في حق كماله في حق الكافر
فصل الرابع في خلق الاعمال ذهبت العزة
 في ان المعبد قدرة في ان الفعل الصادق منه
 ونهبت العزة في ان من هو الله تعالى
 القدرة والفعل واجب للمقدس في الله وانما
 للمعبد الكون لا ينفك عن الله تعالى بالقدرة والقدرة
 بين فعله لا اختيار به ولا ضرورة ولا تفرق
 الا القدرة ولا يمكن تفريقه عن الله تعالى
 وذلك يترتب على استناد الاعمال اليهما
 وهذا دليل على كون العلم باستناد الفعل اليها
 ضروريا لا على العار بالاستناد **الحج الرابع**
 علم الله بتم وقبحه من حيث العلم به استند فلا
 قدرة دون الفعل حال سقار الداعي في حال
 التبع يجب الواجب وينبغي ان يتبع فلا قدرة
 ولا ان المعبد يكون قادرا على ان يتبعه لاحد
 ان كان لا يرجع اليه باب التناقض الصادق وان
 كان لا يرجع فان كان من المعبد فليس وان كان من
 فعند حصوله كالحج يجب الفعل وعند
 عدمه يتبع فلا يكون مقدورا والواجب من الاول

ان المرجح لا يمتنع لاحتمال لا يؤمن به
 الامكان الذي ومن الله ان اسكان التعلل
 من حيث هو هو باعتبار متوالي الطرفين
 ولا باعتبار الرجحان ومن الثالث ان القادر
 يحيا احد متواليه لا يرجح ذلك فهو
 موجود عليه في حقه بعد ابدية عياد ما يملك
 بطلانه بالضرورة **الفصل الخامس** في الله
 تمام ريد الطاعة وكبره المعاصي خلافا
 للاشعية لان الله لا يبرأ الى الطاعات وحده
 عن المعاصي لانه حكيم والطاعة بحسب العصية
 يتبين كون سريها الحسنة واما البقية فلا
 امر بالطاعة وهي من العصية ولا يستلزم
 الارادة والتمني من الله ان يكون له الحق به
 لو كان مريد الطاعة من الحق كان
 معلوما ان الطاعة اراد العصية ما منه ثم ان الله
 وان تميزه من الحق فيكون الله ثم معلوما
 ولو ان الله ثم صدور الطاعة من المكنان
 اختيارا الا ان **الفصل السادس** في دفع العمل
 عنه مباح **الاول** التكليف الرتبة من يجب
 طاعته ما فيه مشقة استلزامه في الاملا مر

وهو من لانه فعله مقرون به حصة ليس انما
 على اليد ثم ولا الى منيع في التكليف يخص
 لنفع منيع ولا يقع ضرر عن المكلف لا جلب
 نفع او محنة في حقه الله في مع انتفاء الضرر
 فتعين ان يكون النفع في حصول
 النفع الذي لا يمكن الاستدراك به وهو واجب
 خلافا للاشعية والاشعية ان الله لا يبرأ من
 والاشعية باطل ان الله لا يبرأ من التكليف وبيان
 ان التكليف في سبيل الله لا يتبين من غير الحق
 فلو لم يتبين في عقله جوب الواجب والتكليف
 بعد بدو التكليف والتكليف الله تبارك وتعالى
 بالتمني وشرط التكليف ما لا يكلف بصفة
 الفعل وتقدم المستحق به من التراب وقدرته
 على الصلوة واستحالة فعل القبح عليه وامكان
 الفعل وكونه ما يستحق به التراب لا واجب ولكن
 فترك التبرع وقدر التكليف على الفعل وهو قسم
 الى عام وظن فعمل **الثاني** في اللطف
 وهو ما يقرب منه من فعل الطاعة وبعد من
 العصية ولم يكن له حظ في التمكن وهو واجب
 للاشعية والاشعية ان الله لا يبرأ من التكليف

لانه متى اذ الطاهر من العبد فاعلم انه لا يخلو لها
او يكون اقرب اليها الا عند فعل اللطف فلو لم
يتعد فلو كان فخر العرضه وهو نقص في الله
منه واللفظ ان كان من فعل الله فهو واجب
عليه وان كان من فعل الكلف وجب عليه
تقالي ان يعرفه اوله وان يوجب عليه وان كان
من فعل غيرهما لم يوجب ان يكلفه تقاي
الفعل المطلوب في الاعمال ان يعلم ان تلك
الغير فعلة لاحالة اذ لا يصح ان يوجب
في ذلك جعله في غير الله غير الا ان
يكون له فيه مصلحة كما اوجب على النبي صلى
اذا الرسل ان تنفع الغير وتنفع عليه
السلم **الحق الثالث** في الالام وهو ان
تبيد حسن فالتبعية من فعلنا والعرض فيه
عليه الحسن اما من فعلنا مع الاباحة كدفع
الحبوان ان من به كالاخيه او جوبه كالمنا
والعرض في ذلك كله عليه فهو اما من فعله
فهم اما مع الاستحقاق كالعقاب او استند
كالاستحقاق للاعلاء الا ان المستداه في الدنيا
اما الكلف والغيره كالاطفال وجهتها

الحق

العرض الذي يوجب
مع الالام من فعله
مع الالام او غير فعل العرض
على من نظر باللفظ فيجب
البيع **الحق الرابع** في الاعراض وهو
النفع المستحق لما في من فعله من جلال
فلا واجب عليه ليجب مساواته الالام وان
عليه ثم يجب ان يزيد بحيث يتساوى الكلف
مع العرض واختلفت العدالة في العرض
على الالام الصادر عن غير العقل كالسباع
فبعضهم اوجب عليه ان يرضى به وجعل
ليس سواه الالام ولم يجعل له عقلا
ان جازمت فيجب العرض عليه ثم ذهب
اخرى الى ان العرض على العالم لقوله
يتصرف بالجماعه الثريا والانتصاف
انما يكون بلخذ العرض سيقوم من الجاني
وذهب اخرون الى سقوط العرض
لقوله مع حجج الجهاد جبار والملازم
هذا ان خبر واحد به قولهما التاويل

مختار الكلف

واللفظ

منه

عن

البيع

النفع

فلا واجب

عليه ثم

مع العرض

على الالام

فبعضهم

ليس سواه

ان جازمت

اخرى الى

يتصرف

انما يكون

وذهب اخرون

لقوله مع

هذا ان

فان الانتصاف اقم من ريكوب اخذ
 باخذ العوض من الجاهة ان ينع وقوله
 على تسليم جرح النجما بجوار معناه
 لا يتحقق به من خصاص منقول
 بموجبه فان العوض عن القصاص
 فهو واجب والذم نظر وهو يجوز ان يكون
 الله نعم من الظلم لا عوض له في الحال
 وازي فعله جواز فيهما ثم لا يتحققا فاختلفا
 جاز في البلي خوجه من الدنيا فيمنع عرض
 بل يفصل الله نعم على الظالم بالعوض
 ويدفعه في المظلم ومنع منه اوهامه
 وان جبا النسيئة لان الانتصاف واجب
 فلا يحتاج في انتفضل بخاين تلك السبيل
 الرضا لانتصاف واجب الانتصاف او الشفيع
 جاز ان فلا تعلق الواجب بهما **الوجه الخامس**
 في الاذنا والاحال والاسعوال الذم
 عند العدالة ما صح الاستفعا به وله جرح
 لا صحت لتشفه منه لانه تعالى امر بالاعتصام
 بالوقت ولا يكره الحرام وعند الامعية

شدة

الوقت ما كان الحرام عندهم ريق ويجوز طلبه
 لان بدني دفع الضرر وقوله نعم وانتشر
 في الاضواء بنوع من فضل الله وليس ذلك من
 الايات والاحال هو الوقت فاحل الدين هو الوقت
 الذي يحل فيه اجل المديون هو الوقت الذي
 يحصل فيه واختلفا في التناول ولم يقتل
 فقبل الله يعرض قطعا لا يلو كان يسوت قطعا
 لكان الذم غير غير نعم الله وقيل انه
 كان يسوت قطعا لا يلو كان يعرض قطعا لغير
 انقلاب مله نعم جهاد وان جاز صنفان
 واما الاول فلان الامانة حصلت ما عتدل
 تقويت العوض على الله نعمه والذم فيكون
 فكل جرح شتم ما بعد القتل والشروع بتدبير
 البديل فيا ليقا به الاشياء هو خص
 ومعدن له خص هو الشروع بخط ما جرت به
 العادة في الوقت لكان له واحد منهما اما قبل
 الله نعم او قبل العبد فان كان السبيل الله
 فهما من الله وان كان من العبد فهما من العبد
النص الثاني في الشروع فيه من قبل
الاول الذي هو الانسان الجرح عن الله تعالى

بغير واسطة احتراز من الشئ فكيف تدعوا
 الى عمله بل هي واجبة خذوا الانسوية ملاك
 الاجتهاد بظنة التدارك واما انزل منسدة
 بشرية مستفادة من الله فمرددة فيزول لعدم
 الاهلية وتلك الشريعة لا بد من رسول سميع
 عن بل نعمه بالجملة الظاهرة في ايدى ولا ان
 التكاليف السعوية واجبة تقرب الى واجبه وكما
 الطاق في العقلية استبان ان الواضحة ملين
 التكاليف السعوية تقرب الى فعل التكاليف
 العقلية والطف واجبا عما اقتدر ولا ان
 العمل بالعقاب ودونه ودرام الغريب من الامور
 السعوية وفي الطاق في التكليف واللاطف
 واجبا **الفصل الثاني** في وجوب العصاة
 لو لم يكن معصوما لزم نقص العرف والتدليل
 باطل فالله عز وجل يبين الشريعة انما اذا فعل
 معصية فاما ان لا يتبع وهو قبيح لا يتبع التكليف به
 ولما ان لا يتبع فينبغي في ايدى البعثة وهو واجب
 لئلا يلازم وقوع المعصية في الانكار عليه
 ويسقط محله من التكاليف فلا يصار اليه ولا

به وينبغي منه جازان لا يزدى بعض ما هو الا
 فيزول في الوقت ايضا الشريعة لا تتغير ومن هذا
 العلم ان لا يجوز ان يتبع منها الصغار والكبار لا من
 ولا من ولا لا يلازم في الاول بل لا يجب ان يكون متغيرا
 من ذلك من اول عمره الى اخره وان يكون متغيرا
 من ذلالة احواله وبعده الا سمات لا يلازم تتغير
 عنه فيستقط فائدة البعثة لا يجب من المعصية عليه
 مطلقا في الشئ وعينه وذلك **الفصل الثالث**
 في وجوب العصاة على العباد
 معصوما لزم نقص العرف والتدليل باطل
 فالتدليل على ذلك في طريق معصية هو خلق الخلق بما
 يدع عقاب الدعوى والجهن هو الايمان بما يحرق
 العادة مطابقة للدعوى فالإيمان بما يحرق
 العادة ينشأ من البشورة والعدم لها البشورة
 فكذلك العصا حية في الدنيا في القربى والعدم
 فكذلك القادر من حمل الكبر عن حمل البشير
 وكمن العرب عن الايمان بمثل الشرائع العزيم
 والنقل الحارق للعادة فيكون متغيرا في
 جنسه ويدبرها في صفة لعل مدينة بطلانها
 مجزوا خلت في جهة الحجاز الشرائع هناك

الرفضي انه الصفة معينة انه يتم من الحرب
عن معارضة بان سلبهم يعلم اني كان يكون
بما من معارضة الفزان لانه لو كان محققا
باعتبار الصفة لكان الجواز ان من حيث الظاهر
الفرقة والتركيب او انما لانه لا يخلو لانه لان
العرب كان قادرين على الفرقة وبيع التركيب
ومن تدبر على المرد والركب فلهذا الصفة
وقال الخليليان ان جهة الاجاز الفصاحة
اذ كانت جهة الاجاز العرفية لوجود ذلك
من انفسهم ولو جددت تحتقر به مع
اصحابهم لانه لو كان ركيكا في الغاية الاجاز
اظهر **البيان الرابع** في اثبات نبوة محمد
محمد عليه السلام ويدل عليه ان ما ظهر عليه
من البرية معيت النبوة فيكون ملاحقا
اما ظهور البرية فينبغي لانه فلا يظهر عليه
الفرق وهو محقق لانه محقق به العرب يحقوا
عن معارضة ونداد بعضهم
نصديتهم وبعضهم للمعارضة والقتل مع
ان المعارضة لو امكنت اسهل ولانه ظهر في

عليه الصفة العارضة كانت في القرية بنوع المار
وعلم من ظهر عليه محقق فهو يتي لان العلامة القوي
حاصل بان من دعي رسالة ملك وطلب من الملك
ان يخالف مادته تصديقه فخالف الملك عادت
رأه بعد خزي عقيب صلبه هو له منه فانه صار في
في عوا وكرك البقي عليه السلام دعا دعي اليه من شخص
البحر في كانت ان وان شغلان القرية فيسرها فانه اعلم
بالصفة صدفه واحتجاج اليهود بان النسخ
باطل لان المكلف به ان كان مصلحة استعمال
نسخه والا استعمال الاسر هو بان موسى عليه السلام
قال في منكم اذ البت ابدان موسى عليه السلام
ان من دونهم شرعا استعمال نسخ وان من نطقه
وحجبه وان لم يبر شيئا في من شرعه بالحق
باطل لان الاوقات مختلفة في مصالح الجواز النسخ
لتغير مصلحة وتولد موسى من المسلمين معلوم
والنوازل استلح لان مختص اليهود لان من
سلطنا لكن لم يظن التأييد لا ينافي النسخ واما
في تنزيه في حكمه مستوخة عند محمد وبيان
الانتقاء في انفسهم **في المسألة الخامسة** في اثبات
الفرق من الملايكة لقوله تعالى انه اصطفى آدم
ونوحا والبراهيم وال عزرا في العالمين

ولا فهم يعرفون الله تعالى مع عوارضه القوي
 الشهوية لهذا **حق الحق** لا يعرفه الله تعالى
 بل من هذه الجهة الان يكون ملكين وقوله
 نعم ان يبتكف ليس ان يكون قبل الله واللائق
 الربوب والجلاب الران لا ان يكونا ملكين لا يبعد
 ولا ان تنفصل اللاتيك وقت الحاجة اليك لا
 يتصرفي بقتلهم وقت الحاجة وذكرك
 عقيب السبع ليس على الله فضل من بعضهم
 ذهب في ان ليس من الله وبعضهم ذهب ان
 اللاتيك مباد الله نعم ضيق الله نعم نعم الاستسما
 عن العبودية **الفصل الثالث** في الامانة وتبينه
 مباحث **اول** الامانة رايه عامة شخص من
 الاختصاص في امور الدين والدنيا وهي واجبة على
 الله نعم لانها نعم لطف واللفظ واجب الامانة
 واجبة ان الصوري فخر صرية لا ان نعم بالفرقة
 ان الناس متى كان لهم ريب يرد منهم عن العاكي
 ويحصرهم على فعل الطاعة فان الناس
 يعرفون في الارض صلاح اقرب ومن الفساد يبعد
 ابعد ولا الهجري فقد تفرقت لان قول اللطف
 انما يجب ان لا يبعد عن مقامه او مع يد ارفع مقامه

فان يجب ان يكون ان الامانة من قبيل القسم الاول
 ونقول انما يجب اللطف انما يتناول على وجهه
 لا تعلمونه لان الامانة انما يكون لفظا اذا كان الامر
 طاهر بسوط اليد يحصل به متقنه الامانة
 وهو من جهة العاصي رابع ضية الامار والذين
 للشيء مستغفرا للفايدة ولا نقول انما العفلة
 في جميع الاصناف والامانة لا نصب الرضا
 في حفظ نظامهم بل على استند طريق
 اخر مري الامانة وجودة التبع معلومة محصورة
 لا سلكون باجتماعها فلا بد ان يكون معلومة
 والامر تكليف ما لا يطاق ولا شيء من تلك
 الوجوه مخففة في الامانة والعلية من جوده
 فلما كان الامر غائبا لا يجوز من طاعة ظهور في كل
 وقت لطف في حركاتها **الحث الثاني**
 في صفات الامار يجب ان يكون معصوما ولا
 لزم التسلسل والثاني باطل فالنعم منذ بيان
 الشرطية ان العلة المتتالية لو جوب نص الاول
 جواز لفظ على الكلف فلما جاء عليه للفظ
 لوجب انتفاء في الامر احيى يكون لطف في الكتاب
 والامانة ايضا متسلسل ولا حافظ للمعصوم

والسند في تفاصيل الحكم والاجاب لا بد من
 دليل اذ صدر عن غير دليل ولا فائدة في نقل
 القول في الدين بحمد النبي والامارة يستحق الذكر
 فيها بين الحكم ولا يحيط بالحكم في كل ذلك
 فيها والقياس ليس حجة ما لم يرد له في غير النص
 الذي لا يفي في الدلالة ما لا بد من دليل في هذا
 على جميع المختلفات وفي غير تلك الدلائل وحيد
 لا يفي في القياس والبراهين الاصلية في جميع الحكم
 فلو كان عليه لفظه بالحق في حق ما لم يكن
 افضل من رعيته لغيره فيفضل المنقول
 على الفاضل ولو لم يكن في غير ذلك
 استعان به امر لا يهدي الى ان يهدي في هذا
 كيف يكون في غير ذلك كونه ان
 واقع في حقهم واكرم ويجب ان يكون
 منصوص عليه لا امر طائفة العصاة وهي من
 الامور الباطلة التي لا يطاع عليها غير الله
 نعم فيجب ان يتعين بالاعتقاد لا غير **الحج**
الشك ان الامام بعد رسول الله
 هو علي بن ابي طالب عليه السلام بعد علي بن ابي طالب
القول ان الامام يجب ان يكون من عصم ما

٢٠

على ما سنده ولا شيء من الصحابة الذين ادعوا لهم
 الامامة غيرهم معصوم فمنهم من يكون هو الله
 والنفوس الثمانية اجاب **الحج** النقل للقول
 من الشيعة خطأ من سلف نقله فقد انهم ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ليس من النبي ولا خليفة
 بعد **ح** قوله نعم انما وليكم الله رسول
 والذين استوفوا الذين ينوبوا الصلوة فيكون النوب
 وهم الكهنة والامم لئلا يكون في حقهم
 احدها ان تفسد لما قيل للحسن هو مستوف
 عليه بين اهل السنة الثانية ان تفسد الوفاة
 يريد بها الامامية بالتصوف وهو مشهور ومن
 اهل السنة يستعمل في الوفاة اما امره فكلت نفسها
 بنفس اذ هو ان وليمها انما هو بالحق في قوله
 السلطان والارعية وولي الامر وولي البيت
 ان المراد من الذين استوفوا بعض المؤمنين لا بعضهم
 بصفة ليست على كل المؤمنين لانه كان لا يجمع
 كان الولي بالتصوف واحد وهو حال الزاوية
 ان المراد بذكر البعض هو عوام الامم على
 انه هو الذي يصدق بمقامه حال ركوعه

فمنزل هذه الآية **س** نحن المنان يوم القيمة
من قوله ثم الساتر منكم في الدنيا والآخرة
كأنه بأمر الله تعالى من كنت مولاه فعلي مولاه
اللهم وآلهم وآلهم وفاداهم وآلهم وآلهم
نحوه وأخر من خلقه من خلقه مع آله وآله
مولى به الأهل بالعرف والاولاد ستم
القول ليس العبد يورث أباه في الدنيا والآخرة
مع ما سري لفظه وأما ما كان من قوله نحن المنان
عليه **ع** فله عليه السلام الفرائض من قوله
هاتين من موسى وآله بني يعقوب والشرع
للصوم والآداب المشددة من جملته
فهمون أنه لو عاش بعد موسى لكان خليفة له
كان خليفة له حياته بقوله خليفة في قوله يكون
صعد مقامه والآلان يكون له من تلك الآداب
ليكون مضافا من نصب النبوة لا مملوكات
وسر لا منصوص الطاعة عاش وجب عليهم
طاعته **القول** أنه لم كان أفضل الصحابة يكون
هو لا نامر الله في الصري من جوي **القول** أنه

اجمع من الفضائل انسانية كالعلم والرفق والكرم
والفضل والفضل والبدنية في هذه الجادة
والجادة غير ذلك ما لم يحصل له من الصحابة
ب انه كان في غاية الزهارة والشفقة
لخص على الخليل العارف والفاء الفضائل
ومناجاة الرسول عليه السلام في بني عليه السلام
كان شديد الخوص على السجدة والذرية
بينهما شديد بحيث لا ينكح من في اند
الاممات مع حصول العارف تحقيق الخصال
وانتفاء الخصال يحصل الثاني على المبلغ آخره
القول قوله من السلام المصالح عليه
من الفضائل كونه الفؤاد الذي وقوله من
الامر بما علمه وعلى به بالجهاد اتفق للشرور
على ان قوله بقره ونصيحته التي رغبة للراية
بأمر **القول** قوله من كسرت الجبال وساقه
لحكت بين اهل التوراة بنوا قهوجين
اهل الانجيل بالجيلهم وبين اهل الزبور
بنوهم وبين اهل الانجيل بنوهم
وذلك يدل على حاطن جميع الشرائع
لغير من الصحابة ذلك **ع** انه الصحابة

ليس ايسر من اليه في الاحكام في اخره فندعه
 الثاني في ذلك من وجوه من اجتهادهم
 في اختلافهم وخطا في احكام
 في لغة على الوجه من جود اليه **ق** الفضل
 العربي والاحكام الحسية التي هي كالحكم
 حكمها في احكامها **ق** الحكم
 على الحالت بصرفه زنة القيد وهو في
 حله قبل حله بوضع رجله في القيد في اذ
 وضعه في اذ ما ثم في القيد ووضعه في اذ
 لم يرد حتى انتهى في صورة الماء في المكان
 اذ اذ به بصرفه زنة البراءة والحكم
 من حله في اذ ما وصاحب ثلاثة
 لما اذنا الثالث في الاكراه في اذ ما
 مشابهة ما هم لما اذنا ان لصاحب
 الثلاثة درهما واحد ولصاحب خمسة
 الباقي حيث قسم الارض على اربعة بين
 جيران من ذلك من النكت التي لا تقدر لا
 محض كثر **ق** ان جميع الفضائل
 اليه فان اهل التفسير جود في علومهم
 في عبد الله من اقباسه هو ليس في علم

وله يتفطن

حتى انه شرح اليه من بهر اليه الرحمن الكريم
 من اول الديال في الاخره والفتنة والاشهر
 من التكميل في الاخره في علمه عت
 عليه السلام في كماله في مستطه والاراد عليه
 وواضعه لا في الامور التي في علم الاصول
 موجود في طرا في مغيره في كمال من
 العلوم **ق** اذ ان ما في صاحب
 حزان في التخرج اجمعها في كماله في علم
 يارك اذ اذنا في اذ ما في كماله في علم
 ولا يفتقر في علمه في كماله في علم
 من اذنا في كماله في علمه في كماله في علم
 الصحابة ولم يترك الدنيا اذنا في علمه في كماله في علم
 اذنا في كماله في علمه في كماله في علم
 لها في كماله في علمه في كماله في علم
 درجته في كماله في علمه في كماله في علم
 النجوم في كماله في علمه في كماله في علم
 البشر في كماله في علمه في كماله في علم
 فك قال اذنا في كماله في علمه في كماله في علم
 اذنا في كماله في علمه في كماله في علم

حفي استحييت سرافقها وهذا سبيل
 لم يسلكه أحد سواه **ع** انه عليه السلام
 كان عبد الناس ولم يكن احد من الناس
 حزين من العبادين على امر مع الله عبادة
 وشكره فكان يصل في كل يوم وليلة الف
 ركعة وكان يري بصيغة على امره
 ويقول لي في عبادة على الله عبادة
ع انه كان اكرم الناس
 بعد الرسول ص فانه لم يرد من عند احد
 وتصرف بها واثر بقية وقوت عياله
 ليلة ايام المسلمين في يوم والاسبوع
 وصبر على الطوي فثمة ابرو وتز فيرو
 ويقعون الطعام على وجهه مسكنا و
 يتهدوا سيرا وتصرف بجميع ما سعه من
 ماله ولم يخلف شيئا من المال اصد
ع اجاز الفيات براس
 على كمال فضيلة وذكره من اذن الجاز
 عن نفسه الشريفة بالقتل وقتل ولد
 الحسين باخباره في لغة النهر وان

وغير ذلك وهو كثر لا يعد ولا يحصى وقد
 ذكرنا طائفة من ذلك في كتابنا المأثور في البيت
 انه افضل كان اولي من غيره كما تقدم
ع في الامه باقى الائمة
 الاثناعشر عليهم السلام كما يثبت في
 الامار من وجوب العصمة ولا يختص
 الائمة بالاثناعشر من عليهم السلام والاثر
 خلق الاجماع اذ كل من ائمت العصمة
 كال بابا منهم خاصة دون غيرهم
 و لنقل التواتر من الشيعة خلفاءهم
 حتى النبي ص عليه واذا واحد منهم
 وبقي الامر عيان بعد ولان غيرهم
 في زمانهم لم يكن افضل منهم ولا مساوا
 في الفضل بل كل واحد في زمانه كان افضل
 من كل من بعده من اشخاص البشر
 فيكون اولي بالامه واما غيبة الامام عليه
 السلام **ع** الا نأرا يكون خوفه على نفسه
 من اعدائه اعمه في اوليائه فلا يظلموا
 لخطية خفية لما قالوا يعلمون انهم عباد في

٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

المعروف وانقطع المنكر **الفصل الثالث**
 في معرفة سباحة **الاول** في حقيقته لاكتنا
 لاختلاف الناس في ذلك لاختلاف ما عظماء يعرفون
 لما اصبهوا ضطرب اراهم في ذلك
 فتربنا اكثر من كتاب المناجح في استقصا
 ما يلحقنا من اقليل العلم في كتاب النهاية
 ونقص هذه المختصر على التهور وهو هذا
الثاني ما ذهب اليه اكثر المتكلمين
 من ان الامعان عبارة عن اجزاء اصلية
 في البرهان اولها الى اخره وينطق اليها
 انما كان المقصود **الاول** من هذا انما
 لان الامعان عبارة عن جوهر متعلق بهذا
 البرهان خلق العالم وهو بمعرفة وتدرج
 الاذن بان كل واحد من هذه **الفصل**
 في الاتصال بالعلوم في المتسلسلة من غير
 ان يلزم بذلك الجرد واجبة الاخرين بان هذا
 معلوم ان غير متسلسلة العلم بها غير متسلسلة
 العلم غير متسلسلة العلم وجمعا في متسلسلة
 يتبع العمل العلم ليس جمعا بانها في هذا
 الذي هو من **الثاني** في العلم غير المتسلسلة

فالمعروف انما العلم واجب التجرؤ وهو غير متسلسلة
 وان العلم من ان لا يسطر فهو غير متسلسلة
 وان كان من ان كان كذا استحالة معرفة الابد
 معرفة العلم بطولان النقطة والحد وان كان
 معلوما من غير متسلسلة من حيث المطلوب **الثاني**
 ان العلم من العلم بان غير متسلسلة انما انفس
 لمكان جزئية ان لا يكون معلوم يكون معلوما
 العلم من ان يكون كالمعلم والافاضة الثالث
 باطل **الاول** لان عند اجزاء الاجزاء
 ان لا يحصل امدان ان لا يكون العلم بها
 ان حصل كان المتكلم في قابل العلم او امدان
 لا ينعى انما قد استلزم المساواة بين الجزئ
 العلم وهو **الثاني** وانما الثالث قد استلزم
 الثالث ان العلم العلم متسلسلة العلم
 وفقرض غير متسلسلة الثالث ان العلم
 غير متسلسلة لانه لو كان متسلسلة كان حلا
 في جزئية من قبلنا العلم اليه وان دخل في كل
 جزء من انفس العلم قد فرض غير متسلسلة
 ان العلم العلم العلم في حال متسلسلة وهو
 حال **الثاني** ان كل جزء من جملة متسلسلة
 في متسلسلة الذي لا يجوز ان لا متسلسلة العلم

الاول فليس له في الحقيقة منوعة لاستلزامه
توحيدها وان لا يكون له كونه الزكي في
القابل والتفاعل خصه به تقدير حصول
الذي وضع له في الحقيقة على قدر ما
في التعلق والالتزام اليه لا تنقضي بالوجود
والاصناف والاصناف هي في الحقيقة **فصل الثاني**
في اعادة النظر من مختلف الناس هذا المذهب
والشيء اخرون ان الاول هو الحق **فصل الثالث**
لم يبق له هو **فصل الرابع** يصح حكمه على ما لا يمكن
ولا انه لم يبق له بعد وفاته فيكون سببا
ولا تنقضي له من مثله او وجوده الاخرين
فتدبر اجابة ان يكون الوجود والعدم لا يتصلان
ما هيته به البكر في ابد لا يمكن له ان يخرج
عن الامكان لا حتى ان يتصل شي من الامكان
الى الامتناع وفيه جمل من كلام الفريسيين
في كتاب النهاية والاعتماد على الضرورة على
الحكم **فصل الخامس** في صحة هذا العمل
خلافا لهذا مذهب الكونية لا تدعى فيكون
ما هيته في ابد الوجود والعدم بالضرورة
استحالة الوجود لو كان له اذ كان واجبا

لانه هذا الخلف والابتداء له من غير ان لا يمنع منه
الاجل من ان لا يمتد الام لا يستلزامه اعادة الوجود
منه بل ان لا يمتد في احوال من جرت اعادة الوجود
حكم به وهو ان لا يمتد في احوال من جرت اعادة الوجود
الاجل من ان لا يمتد في احوال من جرت اعادة الوجود
الى الفاعل لا يوجد هو التمسك بالتمسك الى
في هو البقاء لما تقدم من بطلانها من غير ان
الانكسار والتشكيك في كبر لانها كانت محدودة
وهو واقع اخبار الصادق **فصل السادس**
في بيان خلق عالم اخر للخلق مع الملائكة
لانهم لم يمنع لهم جبرها الموجب لتولي
الامثال في الاحكام والاصناف والوجود نعم او ليس
الذي خلق السموات والارض في احوال الملائكة
ان يكون له حسيذ ضعيف لما تقدم
من جواز تخصيص العناصر بالتمسك
باختياره تعالى **فصل السابع** في جبر
الانقطاع التام لان الله ان وجبا يصل
الانواع الى سجنه وجبا لتولي الانقطاع
المتدرج في جماعها وانها من حكمه تعالى
مثله وبيان السرجة لا تدعى الانقطاع

وهذا في التكليف والحرر والنبطية **سختها**
 مرم الشعور بغير النبي عا لا عرايه بين
 القتل ولا سلام الجاوص في بندا التكليف فلو
 دخول في اسلامه بعد الاستعداد وكان اسماءه
 الادوية في النبي عا لا عرايه فانه يجوز ان
 ادلة الحق لا يحصل له الا استصلا وسدسه
 حنيفة في حق به **نوابا الجزء السادس**
 في ايات العاد البرقي والحلا في سعة الثلاث سنة
 ايام حصة العاد البرقي في وقت عا لا عرايه
 انهم فاد عا لا عرايه في ان الله تم عا لا عرايه
 علوم وهذا في الكتاب العريق في اتمل على
 ايات العاد البرقي في عدة مواضع وكما وضع
 حكمه بانه قدر عا لا عرايه اما في انفسه
 في العلم فلا ان الادلة اذا تفرقت واد الله سبحانه
 وهم جميعا وجب ان يرد في حق الى صاحبه
 وانما في ذلك بعلمه بالحق وتناسبها عا لا عرايه
 يولف جزء من لوت زيد مع جزء من برن عرد
 وكذا ان جوزنا اعادة العرد فكلنا الله هم بعلم
 العلم الجملته والامكان لا مادة بعد عا لا عرايه
 القديتين فظا هو لا يجمع الاجزاء بعد عا لا عرايه

لا شك فيه في امكان الاستعداد ان جوزنا اعادة
 واما في حق قبول عبد الله والامكان من غير عا لا عرايه
 وضع العاد البرقي في ان الله تم عا لا عرايه
 كل مستحق في مستحق واما من الامادة في حق
 بان الامادة ان وقعت في هذا العلم الزم للخال
 وان وقعت في عالم اخر لم يخلو ولا في الامكان
 لو كل من له فان عا لا عرايه في سعة الثلاث
 ضام لثاني وبالعكس يجوز عا لا عرايه في ان الله تم عا لا عرايه
 العاد البرقي في هذا العلم فكل من عا لا عرايه
 مده او ثبت في هذا العلم وعاد الثاني ان المالك في العا لا عرايه
 في الاكل ليس من اجزاء الاصلي في عا لا عرايه في الثاني
 ولا يصح احد فيهما ان ثبت في هذا العلم عا لا عرايه
 اعادة من حق في اربعة مواضع عا لا عرايه في اربعة مواضع
 فيسرح لرجب الاقتضاء من حق عليه الحق
 وسما اعادة الكدار واطال في سعة الثلاث
 عا لا عرايه في عا لا عرايه **الجزء السابع**
 في استحقاق المطيع الزايل للعاصي العقلي الزايل
 هو انفع للحق لثان في السعة ولا جد في
 اختلف في سعة في العا لا عرايه في العا لا عرايه
 وذلك في ان الله الاشرف في الكون في ان التكليف
 مشددة وانما يتلزم عرضا كما في حق في ان الله تم عا لا عرايه

ان صم لا يندرج بالكل في وسط التكليف سببا
 لتعين الثاني اجماع الشيوخ بانهم هم الحكم
 فلا يتحقق عليه شيء بان لا يدين وصل اليه ثواب
 تضاد الاستحسان وان لا تحت طاعة من غير
 واجتبه البلخي بان نعمه لا تحت طاعة من غير
 عليه يكون بل هو هو اعباءه من التكاليف يستحق
 ثوابه فان لم يدرى فان حب عليه لا يتحقق عرضا
 وثوابا والوجوب ليس هذا بل هو بل متعلق
 الشرح ولا نكاح يتحقق ثوابا لان شرط استحقاق
 الثواب لولا انه لا يحصل الا بقول الامام او كانت
 شرطان ان يكون العبد انما هو من حاله من
 لاجل وجوده لا ان يقول المستور على الطاعة
 هو الشوط وهو لا بد بالموافاة لعدم الجواب
 البلخي ضعيف فان الشكر هو الامتنان بغير
 الشعور مع ضرب من التقدير وهو ضروري عند
 انكر كونه اقل وجوب شكر للنعمة بعد تعمي
 او كفايته الشايع فلا راد استحقاق العاصي
 للعقاب بل العصية فتدافع اهل العزل عليه
 خلافا لاسلوب كلهم اختلفوا في المعتركة
 على الله والرحمة والادمية على انه سبوي ويجب
 العزلة بان فعل العقاب لطف فيكون واجبا

الاعمال

ان التقدمة الاولى فلان التكليف الاول انه من مضي
 موجب لان زجر الله لما لا الشك في سبب **الاجت**
الثاني في بقاها ما حد موجب كل امر اجوب
 والعقاب هي سبعة مباحث **١** ذهبت العزلة
 لان العوازم في الثواب لم يوجب على الله الاصل
 في باب المكافاة فيكون في الوجوب لان الله الثواب
 العقاب والطاعة والعصية وهما عكس ان قد ربح
 الاخر الاولين فيكون مردودا على العاقل فيصير العمل
 الاخرين ولان الثواب والعقاب يجب حصولهما
 عن التوازي فلو كانا مستطعين لكان الثواب
 مشوبا لان العمل بقضائه والعقاب بالسوء
 كذلك التوازي في وقت الثواب على شوطه لا
 لا يتحقق ما عرف بانهم قد اهل بالثواب عليه
 العلم الثواب ان معرفة الطاعة مستقلة بنفسها
٢ استحقاق الثواب شرط بالموافاة او شرط
 بالعقاب قوله بعد ان تركت شيئا من ذلك
 فنقول العمل به فيها طاعة في الاصل يا فتيا
 الترك والامانة بطلانه في الترك للنجس اذا ثبت
 هذا الاستحقاق ان كان ثابته كان معي بطلانه
 عدمه انما ان شرط الاستحقاق الذي هو الموافاة
 في حقيقة الثواب فيكون العمل باطلا **٣** في الجمل

من حقه ولا يستجاب فان نحن عن قوله وان كان
 عن اطلاق لم يتحقق لا بعد افعال الضال وان كانت
 عن مقتضى كرم الخلق في المنفعة العزلة المتعددة وان
 وان كانت عن ذلك واجبة انما لم يتحقق البعد
 فعمله في المقتضى كلف الله وهو الغرض والاصدين
 ويصح من قبح دون قبح عن سبيل على ان الاثبات
 بواجب دون واجب من كذا القربة الواجبة
 من كذا كرم ذنب ونعم ابوها ثم لان القربة
 انما يقبل ان كانت عن القبح القبح والقياس شر
 في الجميع فلو تاب عن قبح دون قبح كلف ذلك
 عن كونه نائبا عن القبح لا القبح وهذا الواجب
 فانه يجب ان تقع لوجبه ولا يجب عن كل
 ونص في الفعل الامر قال لا اكل هذه الزمانة
 يجب ان يسمع من طرفة امة حاضرا من قال
 اذا اكل هذه الزمانة لم يضمنها وهل سقوط
 العقاب بالقربة واجبا ونفصل العزلة على
 الاثر والوجبة وجملتها على الثاني وهو اقرب
 لادائه لوجوب السقوط لكانه اذ وجب قبولها
 ان زيادة ثوابها والتمت ان ياطن اذ الاله
 فلا بد ليلزم ان من اسما الى غير باغم الاسماء

ثم اعتذر اليه وجب قبول عذره والناظر لا يظن باله
 فذكر المقتضى ولما اكد كلامه بطلان المقتضى اجماعا
 لوجوب السقوط القبح تكليف المعاصي بوجوب عبادته
 والناظر لا يظن لاجل اختلافه من سلكه بيان الملازمة انه
 لو كلف بعض العباد للالتفات القافية الى التراب او غير
 والناظر لا يظن لاجل اجماعه على ان هذا المتكلمين استحقاق
 التراب والعقاب ولا تفصل المعاصي من استحقاق
 العقاب حينئذ كان ينبغي تكليفه ولو لم يسمع من
 دون عقاب لدا سق وقد سبق للمسلم من غير جواز
 المخلص لوان العفو او كثر الطاعات ورايدها على
 العقاب **الحج العائش** في الاسرار والاحكام قوله
 لغة المصدق واصطفا حاصرا تصديق المرسل
 من فوجب ما علم الضرورة فحبه مع الامور والامر بالسنة
 وعند العقول انه فعل الطاعات لاداء بعد الايمان
 بنبي الظلم لقوله نعم الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
 بطاع وعطف عليه فغفر الطاعات في قوله وممن
 فلو كان ذلك كسرية الغفارة اجماعا ان قاطع الطريق
 يحل طلوعه لا يجري قاطع الطريق ليس بمؤمن وما
 الصوري فلا بد لهم يدخلهم النار لقوله نعم وهم
 في الآخرة عذاب عظيم وقوله من دخل النار
 لقوله تعالى ربنا انك تعلم انك دخل النار ففدا حقيرة



فاما الكبري ففعله ثم يبرر الخوي به النبي والذين
 امنوا معه الخواب للنع من مختار العذاب
 العظم في خيال النار منسبا الكبري بمقتضى
 بالكان لان النبي الجاري به من سلبه
 منسبا الكبري بمقتضى الخوي من مقتضى
 النبي ثم تلايم الخوي غيرهم والامان هناك
 هو التصديق ثم الزيادة والتقصا لا خروفا
 العتق لثبوتها ان عبارة من التصديق كانت
 الكبري ومنه خدرة العتق له الخوي بسبب التماسق
 مؤنسا ولا فخر ابل التمسك به منسب من التمسك به
 والكفن هو التمسك به بالخير والتسليم الى الموت
 بعد التسليم الى الحق عن النبي العامة فوسسته
 الخوي بها عيسى واولي الشريعة الخوي عوطاة
 التمسك به الكفن والتفاني انما التمسك به
 بطلانه الكفن ويمكن هذا اخر ما وردنا

ها في هذه النسخة من كتاب مناهج
 بتوبة الراس في علم الخدم
 ربيع الله عز وجل
 الطيب الطاهري
 بتعنه الله
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني

في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني

1111

181